

# اتفاقية تمويل

## جدول المحتويات

1. تمهيد
2. التعاريف والتفسير
3. نطاق الاتفاقية وطبيعة العلاقة
4. آلية التمويل
5. مدة اتفاقية التمويل
6. السداد والضمانات
7. شروط سداد الرسوم
8. طرق الدفع
9. شروط تطبيق كلفة الآجل
10. التنازل
11. إجراءات السداد المبكر أو الإنهاء
12. التأخر في السداد
13. الدفع الجزئي
14. الإخلال وفسخ الاتفاقية
15. الأولوية
16. القوانين المعمول بها وتسوية المنازعات
17. الإشعارات
18. التعديل على الشروط والأحكام
19. الشروط والأحكام
20. إقرارات وتعهدات
21. الملحق الأول-ملخص اتفاقية التمويل
22. الملحق الثاني-بيانات السداد
23. الملحق الثالث- الشروط والاحكام الخاصة
24. الملحق الرابع- تفويض الشراء والبيع
25. الملحق الخامس - التوقيعات

## تمهيد

تم إبرام هذه الاتفاقية في تاريخ (12-23-2021 12:53:57) بين كل من شركة السند الرقمي لتقنية المعلومات بصفتها المالكة والمشغلة لمنصة ليندو، وهي شركة سعودية مسجلة بموجب السجل التجاري رقم (1010499636)، مرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي لنشاط التمويل الجماعي بالدين رقم (-----)، (ويشار إليها فيما بعد بـ "الطرف الأول") وبين منشآه المذكورة أدناه (ويشار إليها فيما بـ "الطرف الثاني")،:

اسم الشركة	شركة محترف التقنية الأحدث لتقنية المعلومات شركة شخص واحد
نوع الشركة	ذات مسئولية محدودة
رقم السجل التجاري	2050233494

رقم الشركة	7010134885
العنوان الوطني	الدمام حي ابن خلدون شارع الامير سعد بن عبدالعزيز
رقم الجوال المسجل	966500171546+
البريد الالكتروني المسجل	ali@ltechpro.com

و أتفقا على الآتي:

- 1) وافق الطرف الاول على طرح فرصة تمويل جماعي بالدين لتوفير تمويل بأسلوب التورق، لأغراض الطرف الثاني، على النحو المتفق عليه بين الطرفين.
  - 2) بناءً على طلب الطرف الثاني، سيقوم الطرف الاول بشراء أصول معينة من البورصة.
  - 3) سيقوم الطرف الاول بدفع سعر التكلفة إلى البورصة وتملك أصول التورق.
  - 4) سيبيع الطرف الاول بعد ذلك أصول التورق للعميل بربح وسعر البيع الواجب دفعه على شكل أقساط أو دفعة واحدة وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي الإرشادات.
  - 5) يقر الطرف الثاني بعلمه بأنه بمجرد النقر على زر الموافقة أو توقيعها إلكترونياً على هذه الاتفاقية فإنها تعتبر ملزمة وقابلة للتنفيذ ويتعهد بالتزام بكل ما ورد فيها
- فيما يتعلق بالتعهدات المتبادلة بين الطرفين تم الاتفاق بين الطرف الاول والطرف الثاني على النحو التالي

#### التعاريف

1.

يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة إزاء كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

**الطرف الاول:** شركة السند الرقمي للاتصالات وتقنية المعلومات " منصة ليندو".

**الطرف الثاني:** طالب التمويل / المنشأة الراغبة في الحصول على تمويل عبر منصة الطرف الأول للتمويل الجماعي بالدين من منشآت متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة المسجلة في المملكة العربية السعودية.

**المشارك:** الشخص/ الأشخاص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقدم مبلغ لتمويل الفرص المطروحة من خلال منصة الطرف الأول.

**الحسابات المصرفية:** تعني معاً حساب الطرف الاول وحساب الطرف الثاني.

**البورصة:** يعني مركز دبي للسلع المتعددة.

**يوم العمل:** يعني أي يوم - عدا يومي الجمعة أو السبت - تفتح فيه البنوك أبوابها للعمل بشكل عام في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة.

**حساب الطرف الثاني:** يعني رقم الحساب المصرفي للعميل (المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة).

**سعر التكلفة:** يعني السعر الذي يدفعه الطرف الاول في البورصة مقابل شراء أصل التورق.

**تاريخ سداد سعر التكلفة:** يعني - فيما يتعلق باتفاقية التورق - التاريخ الذي يدفع فيه الطرف الاول سعر التكلفة في البورصة لشراء أصل التورق بغرض اتفاقية التورق مع الطرف الثاني.

**مبلغ التمويل:** يعني المبلغ المنصوص عليه في ملخص مبلغ التمويل "الملخص الأول".

**الضامن:** يعني الشخص الذي يقدم الضمان - إن وجد

**رسوم الترتيب:** رسوم يتم تحصيلها من قبل المنشأة المستفيدة من التمويل مقابل عملية ترتيب وإدارة الفرصة التمويلية

**تاريخ سداد الدفعة الأخيرة:** يعني التاريخ المنصوص عليه في ملخص مبلغ التمويل. (في حال وجود دفعات)

**تأثير سلي جوهري:** تعني أية أحوال أو ظروف قد يكون لها أو من المرجح بشكل معقول أن يكون لها تأثير سلي جوهري على:

أ. أعمال وعمليات وممتلكات ومركز (مالياً كان أو غير ذلك) أو توقعات أي من الطرف الثاني أو الضامن.

ب. قدرة الطرف الثاني أو الضامن على أداء التزاماته بموجب وثائق التمويل ذات العلاقة.

ج. صلاحية أو نفاذ وثائق التمويل أو حقوق أو تعويضات الطرف الاول بموجب أي من وثائق التمويل،

د. الأصول والحقوق والمصالح (أو قيمتها) التي تخضع للضمان المقرر إنشاؤه بموجب وثائق الضمان.

**أصول التورق:** يعني أيأ من الأصول التي اشتراها الطرف الثاني طبقاً لاتفاقية التورق وبموجب هذه الاتفاقية.

**اتفاقية تمويل التورق:** تعني الاتفاقية الذي تنشأ عند قيام الطرف الاول بتقديم عرض للطرف الثاني من خلال قيامه بتفويض شراء وبيع الأصل ومن ثم وتسليم المبلغ إلى الطرف الثاني.

**التمويل:** تعني تمويل التورق المتاحة إلى الطرف الثاني بموجب الاتفاقية.

**مدة التمويل:** تعني مدة تمويل التورق التي تبدأ من التاريخ المذكور في مستهل الاتفاقية وتنتهي في تاريخ سداد المبالغ المستحقة كاملة أو تاريخ إبراء الذمة أيهما يمل أولاً.

**الطرفان:** يعني الطرف الأول والطرف الثاني، وكلمة "طرف" تعني أيأ منهما.

**مبلغ الربح:** يعني فيما يتعلق باتفاقية التورق، مبلغ الربح الذي يطلبه الطرف الاول مقابل بيع أصل التورق إلى الطرف الثاني، والذي سيتحدد من خلال تطبيق معدل الربح المعمول به على سعر التكلفة بموجب اتفاقية التورق المذكور.

**معدل النسبة السنوي "APR":** هو معدل الخصم الذي تكون فيه القيمة الحالية لجميع الاقساط والدفعات الأخرى المستحقة على الطرف الثاني، التي تمثل إجمالي المبلغ المستحق سداً من الطرف الثاني، مساوي للقيمة الحالية لدفعات مبلغ التمويل المتاحة للطرف الثاني، وذلك في التاريخ الذي يكون فيه مبلغ التمويل أو أول دفعة منه متاحاً للطرف الثاني

**نسبة هامش الربح:** يعني الهامش المذكور في ملخص اتفاقية التمويل في الملحق الأول (1).

**أمر الشراء:** يعني فيما يتعلق باتفاقية التورق المقترح، إخطار يكون موافقاً بشكل جوهري للنموذج الوارد في الملحق رقم 1 (نموذج أمر الشراء) المرسل من الطرف

الثاني إلى الطرف الاول يأمر فيه بشراء أصل التورق في البورصة.

**تاريخ إبراء الذمة:** يعني التاريخ الذي يقوم فيه الطرف الاول بإشعار الطرف الثاني خطياً بأن التزامات الدفع بالكامل قد تم تخفيضها إلى الصفر وجميع المبالغ الأخرى مستحقة الدفع من قبل الطرف الثاني بموجب وثائق التمويل تم سدادها بالكامل.

**عرض البيع:** يعني العرض المقدم من الطرف الاول طبقاً للنموذج الوارد في الملحق رقم 2 (نموذج عرض البيع)، لبيع أصل التورق، الذي اشترته الطرف الاول في البورصة.

**ثمن البيع:** يعني فيما يتعلق باتفاقية تورق مقترح، السعر الذي يعرضه الطرف الاول على الطرف الثاني لبيع أصل التورق المشتري في البورصة، ويمثل إجمالي سعر التكلفة ومبلغ الربح وأية تكاليف إضافية كما هي منصوص عليها في عرض البيع المتصل باتفاقية التورق ذي العلاقة.

**وثائق الضمان:** تعني المستندات الموضحة في الملحق 4 "الشروط والأحكام الخاصة" والمقدمة من الطرف الثاني أو بالنيابة عنه لضمان التزامات الطرف الثاني بموجب الاتفاقية.

**حالة إنهاء:** تعني المعنى الوارد في قسم الإنهاء.

**مدة السماح:** تعني مدة السماح المحددة في الفقرة 14.4 من هذه الاتفاقية.

## التفسيرات

في هذه الاتفاقية، وما لم يتطلب السياق خلاف ذلك:

1. عناوين المواد وضعت لتسهيل الرجوع إليها فقط؛
2. الإشارة إلى "ملحق" هي إشارة إلى الملحق في هذه الاتفاقية؛
3. الكلمات التي يشار بها إلى المفرد يقصد بها أيضاً الإشارة إلى الجمع، والعكس صحيح؛
4. تشمل الإشارات إلى "هذه الاتفاقية" الملاحق المرفقة، والتي تشكل جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية؛
5. الإشارة إلى الاتفاقية، أو أي وثيقة أخرى، تفسر على أنها إشارة إلى هذه الاتفاقية أو إلى تلك الوثيقة وما يجري عليها من تعديلات، أو إضافات، أو استبدال قد يتم من وقت إلى آخر؛
6. الإشارة إلى "تعديل" تشمل الإشارة إلى أي إكمال، أو استبدال، أو إعادة صياغة أو إصدار، وتفسر كلمة "معدل"، وفقاً لذلك؛
7. الإشارة إلى "نظام" تشمل الإشارة إلى أي قانون، أو تشريع، أو مرسوم، أو حكم، أو معاهدة، أو لائحة، أو توجيه، أو نظام أساس، أو أمر، أو أي تدبير آخر تصدره أي جهة أو هيئة حكومية، أو وكالة أو إدارة، أو جهة تنظيمية، أو مؤسسة ذاتية التنظيم أو غيرها من السلطات أو المنظمات؛
8. الإشارة إلى نص نظامي محدد هي إشارة إلى ذلك النص وكل ما يتعلق به من تعديلات، وتطبيقات، وتعديلات، أو إعادة إصدار، وأي تشريعات ثانوية؛
9. الإشارة إلى "شخص" هي إشارة إلى الأشخاص الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين؛
10. "الريال السعودي"، أو "ر.س" تعني العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية.

نطاق الاتفاقية وطبيعة العلاقة

تتضمن هذه الاتفاقية الأحكام والشروط التي تنظم العلاقة بين الطرف الاول والطرف الثاني فيما يتعلق بطرح فرصة تمويلية من خلال الطرف الاول، ولا تعتبر مجرد ذاتها

اتفاقية طلب تمويل من الطرف الاول بصفته جهة تمويل ولا تشكل بأي حال من الأحوال اتفاقية شراكة أو وكالة أو مقاوله أو توظيف أو اتفاقية استشارات بين الطرفين. ويعلم الطرف الثاني بأن "أحكام وشروط التسجيل" تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وفي حال التعارض تكون أحكام هذه الاتفاقية أولى بالتطبيق.

### آلية التمويل

إن الطرف الأول هو منصة إلكترونية للتمويل الجماعي بالدين تقدم خدمة الوساطة والترتيب الإلكتروني بين المشاركين المسجلين فيها والمنشآت التي تطلب - من خلال المنصة - تمويلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية ويقوم على نموذج التورق المعتمد من اللجنة الشرعية. يقوم الطرف الأول بعد تقديم واستيفاء جميع المستندات والمتطلبات من الطرف الثاني واستكمال الإجراءات اللازمة، بطرح الفرصة التمويلية في المنصة إلى المشاركين المسجلين في المنصة والبدء في عملية المشاركة لتغطية مبلغ الفرصة المطلوب، بعد اكتمال مبلغ الفرصة، يقوم الطرف الأول بإعلان اكتمال مبلغ الفرصة ويتم تحويل مبلغ الفرصة المطلوب إلى الطرف الثاني بعد خصم الرسوم الادارية والتكاليف المتعلقة بترتيب الفرصة.

يقوم الطرف الأول بطرح الفرصة بعد استيفاء جميع المتطلبات والموافقة عليها لطرحها في منصة الطرف الأول، ويكون قرار نشر الفرصة على المنصة خاضع لمعايير معتمدة لدى الطرف الأول وأن لها حق رفض الطرح إذا لم تحقق المعايير المطلوبة وفقاً لتقديرها المطلق، كما لها حق إلغاء الطرح في أي وقت خلال مدة الطرح دون أدنى مسؤولية عليها ولا يحق للطرف الثاني مطالبتها بأي تعويض عن أي ضرر قد ينشأ تبعاً لذلك.

### مدة اتفاقية التمويل

تبدأ صلاحية هذه الاتفاقية من تاريخ تسجيل الفرصة التمويلية على منصة الطرف الأول وتنتهي كما هي محددة في ملخص اتفاقية التمويل. ويحق للطرف الاول فسخ هذه الاتفاقية واسقاط جميع الأجل المنصوص عليها حيث تصبح جميع الالتزامات مستحقة وواجبة الأداء فوراً مع عدم الإخلال بأي من البنود الواردة بهذه الاتفاقية من دون الحاجة لأي اجراء قضائي أو قانوني، في حالة حصول أي حالة وفقاً لفقرة الإخلال وفسخ الاتفاقية المذكورة في هذه الاتفاقية.

### السداد والضمانات

سيقوم الطرف الثاني بسداد الرسوم الى الطرف الاول كما هو محدد في ملخص اتفاقية التمويل "الملحق الأول (1)" إلى الحساب المصرفي المذكور في الملحق الثاني (2). عند حلول تاريخ استحقاق سداد التمويل. في حال تعثر الطرف الثاني في أداء هذه الأقساط/ الدفعة المحددة في جدول السداد، سيقوم الطرف الاول بتنفيذ السندات والضمانات المقدمة من الطرف الثاني وتحصيل مبلغ اضافي من الطرف الثاني لإجراءات التحصيل يقرره الطرف الاول حسب تقديره المطلق وبالتماشي مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحت إشراف اللجنة الشرعية.

### شروط سداد الرسوم

(1) يلتزم الطرف الثاني بسداد أي رسوم يفرضها الطرف الأول خلال عملية التسجيل في منصة الطرف الأول أو رسوم متعلقة بعملية ترتيب فرصة التمويل الجماعي بالدين من خلال معلومات الحساب المصرفي للطرف الأول المذكورة في الملحق الثاني (2).

(2) يتم خصم رسوم الترتيب من مبلغ التمويل وتحويل متبقي التمويل إلى محفظة الطرف الثاني الإلكتروني على منصة الطرف الأول.

### طرق الدفع

للطرف الثاني الخيارات التالية لدفع أقساط التمويل وهي: حوالة سريع إلى الحساب المصرفي للطرف الأول المذكور في الملحق الثاني (2).

### شروط تطبيق كلفة الآجل

تكون هذه الاتفاقية بصيغة التورق المتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحسب كلفة الآجل في اتفاقية التورق من خلال بيع الطرف الأول لأصول التورق إلى الطرف الثاني مع الوعد بالسداد في الآجل وتكون كلفة الآجل مضافه إلى سعر أصل التورق.

### التنازل

(1) لا يحق للطرف الثاني التنازل عن أو نقل أي من حقوقه أو التزاماته بموجب الاتفاقية لأي طرف آخر دون الحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من الطرف الأول.

(2) يجوز للطرف الأول تفويض أو التنازل عن أو نقل أي من حقوقها أو التزاماتها بموجب الاتفاقية لأي من الأغراض التي تراها الطرف الأول مناسبة دون الحاجة إلى موافقة الطرف الثاني.

(3) ينفذ الطرف الثاني ويقوم بجميع عمليات النقل والتنازل والضمانات والأفعال والأشياء الأخرى التي يطلبها الطرف الأول بشكل معقول وذلك لإنجاز واستكمال أية تنازل عن الحقوق أو المزايا أو الالتزامات وفقاً لهذه المادة.

### إجراءات السداد المبكر

(1) يجوز للطرف الثاني في أي وقت ومن وقت آخر الدفع المسبق بالكامل أو بشكل جزئي لثمن البيع المستحق للطرف الثاني.

(2) على الطرف الثاني دفع جميع المبالغ المتبقية من أصل التمويل بالإضافة إلى هامش الربح المتفق عليه، ومن ثم يقوم الطرف الأول باحتساب الفرق هامش الربح من المدة المتبقية وإعادة المبلغ إلى الطرف الثاني.

(3) في حال السداد المبكر، سيتم تحديث السجل الائتماني و التي بدورها تحتاج الى 30 يوما لتحديثه للطرف الثاني.

### التأخر في السداد

(1) في حال حصل تأخير من قبل الطرف الثاني في سداد مستحقات مبلغ التمويل خلال المدة المتفقة للسداد، سوف يتكبد الطرف الثاني رسوم تأخير بقيمة 2% شهرياً من قيمة هامش الربح. لن يحق للطرف الأول أن يحتفظ برسوم التأخير باستثناء القدر اللازم لتعويض الطرف الأول عن جميع المطالبات والتكاليف والنفقات الفعلية التي تكبدها الطرف الأول نتيجة لعدم امتثال الطرف الثاني لشروط وأحكام اتفاقية التمويل هذه. وسيقوم الطرف الأول بتحويل رسوم التأخير (بعض خصم مبلغ المطالبات والتكاليف والنفقات الفعلية من رسوم التأخير) الى جمعية خيرية أو مؤسسة طبية يتم اختيارها من قبل الطرف الأول تحت اشراف اللجنة الشرعية.

(2) في حال تأخر الطرف الثاني (10) أيام عن سداد الدفعة/الدفعات المستحقة في تاريخ سدادها بشكل كلي أو جزئي، فيقوم الطرف الأول بإرسال إشعار تأخر للطرف الثاني (وللكفيل إن وجد) يبين فيه تأخره عن السداد مع إعلانه بوجوب السداد الفوري.

(3) في حال امتناع أو تأخر الطرف الثاني (أو الكفيل إن وجد) عن سداد الدفعات المستحقة وفقاً للفقرتين السابقتين فإنه يحق للطرف الأول حينها اعتباره متعثراً وتقوم بإرسال إشعار تعثر إليه.

(4) في حال عدم قيام الطرف الثاني (أو الكفيل إن وجد) بتصحيح التعثر خلال المدة الممنوحة في إشعار التعثر، فإنه يجوز للطرف الأول حينها اعتبار هذه

الحالة حالة إخلال تعامل وفقاً لفقرة الإخلال وفسخ الاتفاقية المذكورة في هذه الاتفاقية.

(5) يلتزم الطرف الثاني بالتواصل مع الطرف الأول لطلب الاستشارة في حال مواجهته صعوبات مالية وفي حال عدم قدرته على تحمل التزاماته وفقاً للاتفاقية، وعلى الطرف الثاني أن يناقش مع الطرف الأول الخيارات التي يمكن أن يتيحها له الطرف الأول بما يتناسب مع وضعه المالي، دون أن يكون ملزماً للطرف الأول بالتنازل عن أي حق من حقوقها وفقاً لهذا العقد.

(6) في حال إستلام دفعة / دفعات مستحقة بشكل جزئي لتمويل ثمن البيع من الطرف الثاني، فإن الطرف الأول ستستمر في تحديث السجل الائتماني عن المبالغ المعلقة والمستحقة عليه. عدم دفع المستحقات المترتبة على الطرف الثاني سيضر بسجله الائتماني ويقلل من فرص الحصول على تمويل آخر من منصة الطرف الأول أو أي مؤسسة مالية أخرى.

(7) في حال حصل تأخير من قبل الطرف الثاني في سداد مستحقات مبلغ التمويل خلال المدة المتفقة للسداد، سوف يتمتع الطرف الثاني من فترة سماح مدتها 15 يوماً إضافية لسداد مستحقات مبلغ التمويل. خلال فترة السماح هذه، لن يتكبد الطرف الثاني أي رسوم أو مصاريف إضافية.

#### الإخلال وفسخ الاتفاقية

يعد الطرف الثاني مخلاً بالتزاماته المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية في أي من الحالات الآتية، والتي يشار إلى كل حالة منها بـ "حالة إخلال":

(1) عند إخلال الطرف الثاني بالشروط والأحكام الواردة في وثائق الائتلافية، وعدم تصحيح ذلك الإخلال خلال المدة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، أو خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إخطار الطرف الأول للطرف الثاني بهذا الإخلال في حال عدم النص على مدة أخرى في هذه الاتفاقية.

(2) عند ثبوت عدم صحة أي مستندات ومعلومات أو تعهدات أو إقرارات أو ضمانات تم تقديمها بموجب هذا الاتفاقية القيام بأي تصرف من شأنه أن ينقص من قيمة هذه الضمانات مما قد يؤثر على حقوق الطرف الأول.

(3) عند إعلان الطرف الثاني إعساره أو إفلاسه أو عند تعيين مصف أو حارس إداري أو قضائي أو أمين تفليسة أو أي مسئول مشابه على كل أو بعض أصوله أو أعماله، أو في حال تغير ملكية الطرف الثاني دون إبلاغ منصة الطرف الأول سابقاً.

(4) عند حدوث حالة إخلال، وعند تعذر اتفاق الطرف الأول والطرف الثاني على ما ورد في المادة (5) أعلاه، فيجوز للطرف الأول استيفاء حقوقه بموجب أي من وثائق الضمان وفقاً للضوابط المرعية، أو فسخ العقد بموجب إخطار كتابي يحدد تاريخ الفسخ.

(5) عند حدوث أي تغيير في عقد التأسيس وتغيير ملاك الطرف الثاني من غير إبلاغ الطرف الأول قبل 30 يوماً من التغيير.

#### الأولوية

هذه الاتفاقية والجداول والملاحق يعتبران معاً كوثيقة واحدة وفي حالة وجود أي تعارض بين الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية (باستثناء الجداول، فإن أحكام هذا الاتفاقية (باستثناء الجداول الزمنية، و بخلاف الملحق الرابع (4) " الشروط والأحكام الخاصة " ) هي السائدة وفي حالة وجود أي تعارض بين أحكام هذه الاتفاقية والأحكام المنصوص عليها في الملحق الرابع (4) " الشروط والأحكام الخاصة "، تسود أحكام الملحق الرابع (4) " الشروط والأحكام الخاصة ".

#### القوانين المعمول بها وتسوية المنازعات

تخضع تفسير أحكام هذه الاتفاقية للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. في حال نشوب نزاع - لا قدر الله - يتم حله ودياً، ويكون الفصل فيه، إن تعذر الوصول إلى حل ودي، من صلاحية الجهات

القضائية ولجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية المختصة في المملكة العربية السعودية.

#### الإشعارات

(1) تكون كافة الاتصالات بين الأطراف بموجب أو فيما يتعلق بوثائق التمويل إلكترونيًا ، ويجوز إرسالها ما لم يتم النص على خلافه- عبر حساب الطرف الثاني في منصة الطرف الأول و البريد الإلكتروني أو على هيئة خطابات، علماً بأن العناوين والبريد الإلكتروني، (للشخص أو القسم أو المسؤول-إن وجد)-الذي سيتم إرسال الاتصالات إلى عنايته) لكل طرف من الأطراف قد نص عليها في الأحكام والشروط الخاصة، أو يتم ذلك عبر العنوان البديل الذي يُخطر به كل طرفٍ الآخر. ويجب على كل طرف إخطار الطرف الآخر فوراً بأية تغييرات تطرأ على عنوانه أو عنوان البريد الإلكتروني الخاص به.

(2) تكون أية اتصالات، أو وثائق يتم تسليمها من طرفٍ إلى آخر بموجب أو فيما يتعلق بوثائق التمويل نافذةً حسب الأصول إذا:

1. أرسلت عبر منصة الطرف الأول إلى حساب الطرف الثاني في المنصة. أو
2. أرسلت عبر البريد وترك الخطاب في العنوان ذي العلاقة، أو بعد مرور ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ الإرسال إلى ذلك العنوان. أو
3. أرسلت عبر البريد الإلكتروني وتم استلامه فعلياً (أو وصلت إلى المستلم) بصيغة مقروءة، على أن أي رسالة إلكترونية يتم تلقيها بصيغة مقروءة بعد الساعة 5:00 مساءً لن تكون نافذة إلا في اليوم التالي.

#### التعديل على الشروط والأحكام

يحق للطرف الأول تعديل هذه الشروط في أي وقت وسوف يشعر الطرف الثاني من خلال الوسيلة التي يراها مناسبة بأي تغيير بهذا الخصوص بـ 30 يوماً مسبقاً لاتخاذ الإجراء اللازم. وأي تغيير يطرأ من قبل الطرف الأول سيتم إعلانه من خلال الموقع الإلكتروني [www.Lendoapp.com](http://www.Lendoapp.com) ويكون الطرف الثاني ملزماً بأي تغيير إلا في حالة تسوية التمويل وتسديد كافة المبالغ القائمة كاملة من قبل الطرف الثاني.

#### إقرارات وتعهدات

(1) يقر الطرف الثاني بحصوله على نسخة من هذا العقد قبل توقيعه وأنه قام بمراجعته ودراسة أحكامه بعناية وفهمها، وأنه حصل على الاستشارة القانونية والمالية اللازمة وعلى إيضاح واف لفهم كامل حقوقه والتزاماته بموجب هذه الاتفاقية وملاحقه.

(2) يقر الطرف الثاني بأنه شركة منظمة وقائمة حسب الأصول بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية ولديها جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة التي تمكنها من القيام بأعمالها وتنفيذ هذه الاتفاقية.

(3) يتعهد الطرف الثاني ويقر بعدم وجود معلومات مضللة أو مستندات أو وثائق غير صحيحة أو مزورة تم تقديمها للطرف الأول لغرض هذه الاتفاقية أو غيره.

(4) يقر الطرف الثاني بعلمه بأنه بمجرد النقر على زر الموافقة أو توقيعها إلكترونياً على هذه الاتفاقية فإنها تعتبر ملزمة وقابلة للتنفيذ ويتعهد بالالتزام بكل ما ورد فيها.

(5) يتعهد الطرف الثاني باستمرار وسريان جميع الضمانات التي قدمها للطرف الأول حتى يفي بجميع التزاماته وفقاً لهذه الاتفاقية ، كما يتعهد الطرف الثاني حال قيامه بما ينقص من قيمة الضمانات المقدمة من قبله أو بما يؤثر على حقوق الطرف الأول أو من يمثلهم ، بتقديم ضمانات بديلة يرتضيها الطرف الأول على أن يراعى فيها الدفعات (إن وجدت) التي قام الطرف الثاني بدفعها حتى وقت انخفاض قيمة الضمانات.

(6) يقر الطرف الثاني أنه لم يقم باتخاذ أي إجراء لإعلان إفلاسه أو إعساره كما لم يتم اتخاذ أية إجراءات نظامية ضده لإعلان إفلاسه أو إعساره.



- (7) يقر الطرف الثاني بأنه قرأ جميع صفحات هذه الاتفاقية، واطلع على كافة بنود هذه الاتفاقية وملاحقها، وقرأها بتمعن، وفهمها جيداً، ووافق على ما تضمنته من شروط وأحكام، والتزم وسيلتزم بها وبالعمل بما جاء فيها.
- (8) يتعهد ويلتزم الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بكافة المعلومات التي تطلبها نيابة عن المشاركين أو لغايات تحصيل مستحقاتهم خلال 3 أيام من طلبها لذلك.
- (9) يقر ويوافق الطرف الثاني بأنه يحق للطرف الأول تعيين وكيل تحصيل بالنيابة عن المشاركين، ويحق لوكيل التحصيل هذا أن يطالب (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) الطرف الثاني بسداد المبالغ الواجبة ومستحقة السداد، في حال الإخلال بأي من التزامات السداد بموجب هذه الاتفاقية. يحق لوكيل التحصيل هذا أن يتخذ أي من أو جميع الإجراءات على النحو الذي يسمح به النظام المعمول به.
- (10) يقر الطرف الثاني بأن الطرف الأول لم يقدم أية استشارات تمويلية، وأنه لم يقدم أي ضمانات بالحصول على التمويل المطلوب، وأنه ليست جهة تمويل ولا تكفل، وأن الطرف الثاني تقع عليه مسؤولية تقدير احتياجاته التمويلية وقدرته على الالتزام بسداد التمويل وتكاليفه ومصروفاته.
- (11) يتعهد الطرف الثاني بأن كافة المعلومات والمستندات المقدمة منها صحيحة ودقيقة وتلتزم بتقديم آخر إصدار من المستندات المطلوبة وأحدثها وفق السجلات الرسمية للجهات المعنية بإصدارها وتقع عليها مسؤولية التحقق من ذلك قبل تحميل المستندات على منصة الطرف الأول.
- (12) يقر الطرف الثاني بعلمه إن استكمال بيانات اتفاقية التمويل وتقديم المستندات المطلوبة لا يعني اكتسابها حق طرح الفرصة على المنصة بشكل تلقائي، ويعلق الطرح على قرار الطرف الأول وتقديرها المطلق، وللطرف الأول حق رفض الطرح دون الحاجة إلى تعليل ذلك، وليس للطرف الثاني حق الاعتراض أو المطالبة بأية تعويضات عن ذلك.
- (13) يتعهد الطرف الثاني بتحمل كامل المسؤولية في حال تبين عدم صحة المعلومات أو المستندات المقدمة بما في ذلك التعويض عن الأضرار المادية وأضرار السمعة تجاه الطرف الأول المشاركين.
- (14) يقر الطرف الثاني بأن عملية التورق تتضمن شراء بضاعة له بسعر آجل وبيعها لمصلحته بسعر معجل. ويتولى الطرف الأول عمليات البيع والشراء نيابة عنه. كما يقر بأنها بموجب هذه الاتفاقية يفوض الطرف الأول تفويضاً لا رجعة فيه بتنفيذ أية عمليات بيع وشراء تطلبها عملية التمويل ويلتزم الطرف الثاني بتوقيع أية توكيلات خاصة تطلبها الصفقة خلال 3 أيام من طلب ذلك منها.
- (15) يتعهد الطرف الثاني بتقديم ضمانات إضافية خلال مدة قدرها 10 أيام عند انخفاض قيمة الضمانات المقدمة منها عن الحد الذي يطلبه الطرف الأول وذلك عند أول إشعار من الطرف الأول.
- (16) يتعهد الطرف الثاني بسداد جميع التزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية وعن التمويل المقدم من خلال الطرف الأول في تواريخ استحقاقها أو عند الطلب في الحالات المحددة في هذه الاتفاقية دون أي استقطاعات أو خصومات أو ضرائب أو رسوم. ويكون تاريخ استحقاق مبلغ التمويل وفق المواعيد المحددة في ملخص اتفاقية التمويل.
- (17) سيتم التحقق من هوية الممثل النظامي للطرف الثاني بطرق إلكترونية كنظام "يقين" أو "أبشر" أو غيره من الأنظمة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ويعتبر استخدام الكود الوارد من النظام واستكمال الخطوات المطلوبة موافقة من صاحب الصلاحية على الاجراء المطلوب، لذلك يقر ويتعهد الطرف الثاني بتحمل مسؤولية عدم استخدام صلاحية الحصول على أكواد يقين و غيره من الأنظمة إلا فيما يحقق مصالح الطرف الثاني، ولايتحمل الطرف الأول أية مسؤولية عن تفريط أو تقصير الطرف الثاني في حماية المعلومات الخاصة بالتحقق الإلكتروني من الهوية.

- (18) يتعهد الطرف الثاني بدفع المستحقات المالية سواء على شكل دفعة واحدة أو دفعات متعددة في وقتها المحدد.
- (19) يتعهد الطرف الثاني بإصدار سند لأمر الطرف الأول (أو/وأي ضمانات أخرى قد يطلبها الطرف الأول حسب تقديره المطلق) على أن لا يستعملها إلا عند الاستحقاق.
- (20) يتعهد الطرف الثاني بتقديم الضمانات الشخصية و أو المؤسساتية الكافية للطرف الاول.
- (21) يقر الطرف الثاني بعلمه بأن دور الطرف الأول ينحصر في إتاحة الفرصة لاطلاع المشاركين من خلال منصة الطرف الاول، ويكون قرار التمويل خاضع بشكل كامل لتقديرهم دون تأثير عليهم من قبلها، ولا يضمن الطرف الأول قبولهم للفرصة المطروحة، كما لا يضمن تغطية أي نسبة من الإحتياج التمويلي المستهدف من خلال منصة الطرف الاول.
- (22) يتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الأول خطياً بأي تغيير يطرأ على عنوانه فور حدوث هذا التغيير.
- (23) يتعهد الطرف الثاني بتقديم بياناته المالية، بما في ذلك كشوفات الحسابات المصرفية، على أساس سنوي على الأقل إلى الطرف الاول.
- (24) يلتزم الطرف الثاني بإشعار الطرف الأول فوراً وبدون أي تأخير عن أي تغييرات جوهرية يكون من شأنها أن تؤثر على مقدمي التمويل، أو على أعماله، أو تنفيذ مشروعه أو تأخير في تسديد الدفعة / الدفعات المستحقة أو تنفيذ أي من التزاماته.
- (25) يتعهد الطرف الثاني أن يوجه إلى الطرف الاول أية إخطارات متعلقة بهذه الاتفاقية إلى الطرف الثاني بطريقة الكترونية، ويعتبر الاخطار الإلكتروني مستملاً من قبل الطرف الثاني ومنتجاً لآثاره من اليوم التالي لإرسال الإخطار الإلكتروني وبصرف النظر عن تاريخ استلامه ما لم يثبت وجود خلل فني أدى إلى تأخر التسليم، وذلك دون الاخلال بأحكام إرسال الاخطارات الإلكترونية عن طريق الجهات الرسمية كـ "أبشر".
- (26) يتعهد الطرف الثاني بإخطار الطرف الاول حال علمه بأية ظروف قد تؤدي إلى الإخلال بهذا الاتفاقية أو فسخه، وكذلك بالخطوات التي تم اتخاذها لتصحيح الوضع.
- (27) يوافق الطرف الثاني على أن يقوم الطرف الأول بفحص سجله الائتماني للتحقق من ملاءته المالية والاطلاع على سلوكه الائتماني، كما يوافق الطرف الثاني على تسجيل المعلومات الائتمانية الخاصة به وتحديثها لدى شركة أو أكثر من شركة من الشركات المرخص لها بجمع المعلومات الائتمانية أو أي جهة أخرى توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، كما يوافق الطرف الثاني على أن يتم تحديث ورفع بياناته المتعلقة بسداد المستحقات بشكل دوري وحتى انتهاء المستحقات المالية.

#### الملحق الأول (1) ملخص اتفاقية التمويل

ملخص اتفاقية التمويل		الملحق الأول (1)	
بيانات التمويل			
تاريخ التمويل	2021-12-23 2:53:57	تفاصيل المبلغ المستحق سداده	المبلغ /ريال

رقم طلب التمويل يل	1109	مبلغ التمويل	500000.00
نوع التمويل	Invoice Financing	نسبة هامش الربح	3.33 %
مدة التمويل	60	رسوم الترتيب (شاملة ضريبة القيمة المضافة)	2.00 %
طريقة الدفع	BULLET PAYMENT	الرسوم والتكاليف الإضافية	0.00
(APR) معدل النسبة السنوي	32.00	إجمالي مبلغ المسحوق سداده	516666.67

الملحق الثاني (2) بيانات السداد

الملحق الثاني (2)	بيانات السداد
اسم الحساب	شركة السند الرقمي للاتصالات وتقنية المعلومات
أسم البنك	بنك الرياض
رقم الإيبان	SA7920EC0528995200042198

الملحق الثالث (3) تفويض شراء وبيع

تفويض شراء وبيع	الملحق الثالث (3)
<p>نحن الموقعون أدناه شركة /مؤسسة شركة محترف التقنية الأحدث لتقنية المعلومات شركة شخص واحد ، شركة/مؤسسة سعودية، سجل تجاري رقم (2050233494) وعنوانها: ا لدمام حي ابن خلدون شارع الامير سعد بن عبدالعزيز ، نوكل ونفوض شركة السند الرقمي للاتصالات وتقنية المعلومات المحدودة، شركة سعودية، سجل تجاري رقم (101 099636) "ليندو" بشراء وبيع بضاعة نيابة عنا بهدف التورق وفقاً لما يلي:</p>	

رقم طلب التمويل	1109
أرز بسمتي	السلعة
سعر الشراء بالآجل	516666.67
مدة الوفاء	60
سعر البيع بالآجل	500000.00
تاريخ التفويض	16:31:21 2021-09-02

وللشركة في سبيل ذلك حق اختيار الجهات الموردة والجهات المشتريّة، والتفاوض معها وإبرام عقود الشراء وعقود البيع والتوقيع نيابة عنها، وتسليم الثمن واستلامه، واستلام البضاعة وتسليمها.

القبول والموافقة

لقد تم الموافقة على هذه الاتفاقية إلكترونياً، وتعتبر سارية بمجرد الضغط على خيار الموافقة أو النقر على الزر الخاص بذلك.

الملحق الرابع (4) الشروط والأحكام الخاصة

الملحق الرابع (4)	الشروط والأحكام الخاصة
<p>1) يتعهد الطرف الثاني بعدم التقدم بطلب تمويل لتمويل فاتورة وطرح مطالبة تمويلية على منصة الطرف الأول تم تغطيتها سابقا أو جاري العمل على تغطيتها من قبل أي جهة تمويلية أو أي طرف آخر من خارج أو على منصة الطرف الأول. كما يتعهد الطرف الثاني بإبلاغ الطرف الأول فوراً في حال تم تمويل الفرصة التمويلية (الفاتورة) من خارج منصة الطرف الأول بعد تقدمه بطلبها على المنصة والحصول على موافقة الطرف الأول.</p>	
<p>2) تعهد الطرف الثاني بأن جميع البيانات المتعلقة بالطرف الثاني وبالفُرصة التمويلية هي بيانات صادقة وكاملة وصحيحة وغير مضللة بأي شكل من الأشكال وأنه سيقوم الطرف الأول بقبول الفرصة التمويلية أو رفضها بناءً للمعلومات المقدمة من قبل الطرف الثاني. وعليه، يتعهد الطرف الثاني</p>	

Label: Signed Electronically Signed By: ali Mohammed Email Id: ali@ltechpro.com

Mobile No: +966500171546 Date: 2021-12-23 12:53:57 IP: 10.1.2.128